

Distr.: General
23 July 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ٩٦ من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل
ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم
وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

الإعداد للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها
تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير الموضوعي مقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ١٥/٥٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وينبغي قراءته بالاقتران مع تقرير الأمين العام (E/CN.5/2004/3) المقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية والأربعين والذي يتضمن لمحة عامة عن الأنشطة المضطلع بها على جميع المستويات للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة. ويتضمن التقرير معلومات إضافية وتحليلاً لحالة الأسرة في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن النهج المعتمدة أساساً على المستويات الوطنية في مجال السياسات المتعلقة بالأسرة وتوفير الدعم للأسر. وعسى أن تكون هذه المعلومات مفيدة للحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة أثناء نظرها مستقبلاً في السياسات والبرامج المتعلقة بالأسرة.

* A/59/150.



المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	٣-١	٣
ثانيا - الظروف المتغير لحالة الأسرة	٥-٤	٤
ثالثا - الإجراءات الوطنية	٥٥-٦	٥
ألف - نهج السياسات المتعلقة بالأسرة	١٥-٧	٥
باء - الدراسات الاستقصائية بشأن حالة الأسرة	١٩-١٦	٨
جيم - التنسيق على الصعيد الوطني	٢٦-٢٠	١٠
دال - الإجراءات الوطنية الأخرى	٥٥-٢٧	١٢
١ - الإصلاحات القانونية	٢٧	١٢
٢ - التشريعات والتدابير الأخرى	٣١-٢٨	١٢
٣ - التوعية العامة	٣٨-٣٢	١٣
٤ - البحوث	٤٠-٣٩	١٤
٥ - توفير الخدمات	٥٣-٤١	١٥
٦ - تقديم الدعم إلى المنظمات غير الحكومية	٥٥-٥٤	١٨
رابعا - الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة	٥٧-٥٦	١٩
خامسا - الاقتراحات والتوصيات	٥٨	٢١

أولا - مقدمة

١ - أكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ١٢٤/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ أهمية الاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة. وكان من بين أهداف الاحتفال بها (أ) تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية على صياغة وتنفيذ ورصد السياسات المتعلقة بالأسرة؛ و (ب) تشجيع جهود التصدي للمشاكل المؤثرة في حالة الأسرة والمتأثرة بها؛ و (ج) إجراء استعراضات تحليلية على جميع المستويات وتقييمات لحالة الأسرة واحتياجاتها؛ و (د) تعزيز فعالية الجهود المبذولة على كل المستويات لتنفيذ برامج محددة خاصة بالأسرة؛ و (هـ) تحسين التعاون فيما بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية دعماً للأسرة.

٢ - وستكرس جلسة عامة للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين في عام ٢٠٠٤ للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة على نحو ما قرره الجمعية العامة في قرارها ١٦٤/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وستستفيد هذه الجلسة من الأحداث التي نظمت في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٤ بمناسبة اليوم الدولي للأسرة.

٣ - وكانت الجمعية العامة طلبت من الأمين العام في قرارها ١٥/٥٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أن يقدم تقريراً مؤقتاً إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية والأربعين، وتقريراً موضوعياً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار وعن الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها على جميع المستويات. واستجابة لطلب الجمعية، قدم الأمين العام تقريراً إلى لجنة التنمية الاجتماعية (E/CN.5/2004/3) تضمن معلومات عن الإجراءات والأنشطة المضطلع بها على جميع المستويات. ويتضمن هذا التقرير الموضوعي معلومات إضافية وتحليلاً لحالة الأسرة في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن النظر في النهج المعتمدة أساساً على المستويات الوطنية في مجال السياسات المتعلقة بالأسرة وبدعم الأسر. وقد استمد التقرير مادته أساساً من الخبرات المكتسبة أثناء التحضير للذكرى السنوية العاشرة. واستمدتها أيضاً من آراء ومقترحات طرحت في اجتماع استشاري عن تعميم مسائل الأسرة نظمته من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويورد التقرير الاستنتاجات المستخلصة من المعلومات الواردة ويشير إلى المسائل والنهج التي ينبغي عموماً أن تنظر فيها الجمعية العامة على سبيل الأولوية في الفترة التي تعقب الذكرى السنوية العاشرة. ويستعرض التقرير بإيجاز الظروف المتغيرة لحالة الأسرة، قبل أن يركز على الإجراءات التي اتخذت لفائدة الأسرة على المستويات الوطنية. وينظر التقرير في النهج المعتمدة في السياسات المتعلقة بالأسرة، ويقترح إجراء دراسات استقصائية وطنية منتظمة عن حالة الأسرة ويقترح على

الدول إجراءات لتنسيق سياساتها وبرامجها المتعلقة بالأسرة، فضلاً عن غيرها من الإجراءات الوطنية (الإصلاحات القانونية، والتشريعات وغيرها من التدابير، والتوعية العامة، وإجراء البحوث، وتوفير الخدمات والدعم للمنظمات غير الحكومية). وبعد أن يستعرض التقرير أنشطة برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة، يقترح مجالات العمل في المستقبل. وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع تقرير الأمين العام المذكور آنفاً والمقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية.

ثانياً - الظروف المتغيرة لحالة الأسرة

٤ - للأسرة دور متواصل وحيوي في التنمية الاجتماعية والبشرية وفي رعاية الأفراد ودعمهم. فقد كانت الأواصر الأسرية القوية حاضرة دوماً في معظم المجتمعات ولا تزال الأسرة في أماكن عديدة تساهم بقدر كبير في إصلاح الأحوال الاجتماعية والاقتصادية. فللأسرة إمكانات هامة وإن كانت لا تستغل، في أكثر الأحيان، للإسهام في التنمية الوطنية وبلوغ الأهداف الرئيسية لأي مجتمع وللأمم المتحدة، بما فيها الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر، وإيجاد مجتمعات عادلة ومستقرة وآمنة. غير أنه عموماً ما تم تجاهل المساهمة التي تستطيع الأسرة أن تقدمها لبلوغ الأهداف المذكورة بما فيها الأهداف التي حددتها المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدت في السنوات العشر الماضية، وحددها إعلان الأمم المتحدة للألفية (انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢).

٥ - ويعزى تجاهل مساهمتها في جانب منه إلى ما تشهده الأسرة في حد ذاتها من تغييرات هائلة. ذلك أن القوى الاجتماعية والاقتصادية لم تنفك، خلال السنوات العشر التي تلت الاحتفال باليوم الدولي للأسرة، تؤثر بصورة كبيرة في البلدان، والمجتمعات المحلية، والأسر. ومن الأنشطة التي قامت بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة، إصدارها للدراسة المعنونة "الاتجاهات الرئيسية المؤثرة في الأسرة". وقد تناولت هذه الدراسة حالة الأسرة من المنظور الإقليمي وركزت بخاصة على عدد من المسائل كان لها، ومن المتوقع أن تظل لها تأثيرات كبيرة على الأسر في السنوات المقبلة: (أ) التغيرات في هيكل الأسرة؛ و (ب) الهجرة؛ و (ج) الإحصاءات الديمغرافية المتصلة بالشيخوخة والتقاعد؛ و (د) جائحة العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ و (هـ) العولمة. ودلت الدراسة على أن كل من هذه المسائل تؤثر في الأسرة بدرجة ما في جميع بلدان العالم تقريباً. ومع ازدياد التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ظاهرة العولمة والضغط الناشئة عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والهجرة، وعملية التحضر، واجهت الأسرة ضغوطاً متزايدة وشهدت الهياكل الأسرية تغييرات. وكان الاتجاه يسير نحو الأسر الفقيرة التي تضم عدداً أقل من الأطفال وضعت العلاقات القائمة بين

أفراد الأسرة الموسعة على أساس الشعور بالواجب والمسؤولية تجاه بعضهم البعض. وقد نشأت عن هذه التغييرات في بعض الأحيان مشاكل اجتماعية إذ أن الأسرة أصبحت أقل قدرة على توفير احتياجات جميع أفرادها أو أنها باتت غير مستعدة لتوفيرها. وإذا تولي حكومات عديدة اهتماما كبيرا بتعزيز الأسرة، فإنها تركز على جملة أمور من بينها، تعزيز الاكتفاء الذاتي للأسرة، وتهيئة بيئة توفر العناية والرعاية داخل الأسرة وتمنع العنف المنزلي.

ثالثا - الإجراءات الوطنية

٦ - ينصب محط التركيز في أنشطة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لليوم الدولي للأسرة على المستويات المحلي والوطني والإقليمي. وفي إطار الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة، اتخذ عدد كبير من الحكومات تدابير ذات أثر طويل المدى في سياساتها وبرامجها المتعلقة بالأسرة. وترد أدناه خلاصة لخبرات عدد من الحكومات، فضلا عن النظر في اعتماد النهج والممارسات السليمة في السياسات والبرامج المتعلقة بالأسرة التي من شأنها أن تسهم في المداولات وأعمال التخطيط الوطنية المتعلقة بالأسرة في المستقبل.

ألف - نهج السياسات المتعلقة بالأسرة

٧ - حظيت السياسات المتعلقة بالأسرة في العديد من البلدان بقدر كبير من الاهتمام خلال السنوات العشر التي تلت الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة. فقد واصلت الحكومات التسليم بأن الأسرة هي الوسيلة الأساسية لتعايش الأفراد وتعاونهم على رعاية ودعم بعضهم بعضا. غير أن أوضاع الأسرة لم تنفك تتغير وتتغير في الأثناء، فهناك تفاوتات اجتماعية تشمل بخاصة الهياكل والوظائف، والترتيبات وأحوال المعيشة. وتوجد هذه التفاوتات داخل البلد الواحد وبين بلد وآخر. ولذا، كان هناك نوع من التحفظ على وضع تعريف لسياسة عامة دولية تعني بمسائل الأسرة بالرغم من أن العديد من البلدان رأت أن من الضروري استعراض سياساتها في محاولة منها لاستيعاب أي تغيير يطرأ على أسلوب حياة الأسرة واحتياجاتها وتطلعاتها. ولا تزال المسؤولية عن السياسات المتعلقة بالأسرة تقع أساسا على عاتق الحكومات الوطنية والحكومات المحلية.

٨ - وإذا تسعى الحكومات إلى تعزيز الأسرة، فإنها تظل مع ذلك تدرك ضرورة وضع وتعزيز سياسات تضمن لكل فرد من الأسرة حقه في الحماية الذي تكفله له الدساتير الوطنية، والاتفاقيات الدولية، الأمر الذي يزيد من إصلاح حاله، ويعزز شعوره بالكرامة. وينبغي بالتالي التوفيق بين الحقوق الفردية والمسؤوليات الأسرية. ذلك أن مفهوم "تعزيز الأسرة" أثار في بعض الحالات نقاط استفهام في معرض الحديث عنه على الصعيدين الوطني

والدولي حيث أنه كثيرا ما كان يفسر على أنه يضعف حق الفرد داخل الأسرة. والأولى بهذه السياسات ألا تركز على هيكل أسري محدد فحسب بل أن تركز أيضا على حسن أداء الأسرة لدورها تجاه أفرادها بما يمكنها من قضاء احتياجاتهم. وبالتالي، ثمة حاجة إلى التوفيق بين حقوق الفرد ومسؤوليات الأسرة. وفي إطار الحديث على المستويين الوطني والعالمي عن السياسات، أدى أحيانا مفهوم "تدعيم الأسرة" إلى إثارة التساؤلات إذ كثيرا ما كان من المفترض أن هذا التدعيم سيتحقق على حساب أفراد الأسرة. إلا أنه ينبغي ألا تركز السياسات على تدعيم هيكل معين للأسرة بل على اضطلاع الأسرة بوظائفها بحيث تكون قادرة على تلبية احتياجات أفرادها. إلا أنه من الأهمية بمكان التسليم بأن الأسرة ما زالت هي السياق الذي يعيش فيه معظم أفرادها والسياق الذي يريد أفرادها النهوض به. فالأسرة هي التي توجد لدى أفرادها شعورا بالهوية والمسؤولية والالتساب يؤدي دورا حيويا لتحقيق التماسك الاجتماعي، ذلك حتى وإن لم يعيش كل من أفرادها تحت سقف واحد.

٩ - وقد تستند "السياسات المتعلقة بالأسرة" أو السياسات الرامية إلى دعم حسن أداء الأسرة لدورها إلى اقتراحات معينة تحصر الأسرة في شكلها الغالب في بلد من البلدان. إذ تعتمد السياسات أحيانا مفهوم الأسرة النواة ولا تضع في الاعتبار المسؤوليات الكبيرة التي تنهض بها شبكات الأسر الموسعة والدعم الكبير الذي تقدمه لأفرادها. فمعظم السياسات كانت تسلم في وقت من الأوقات بأن الأسرة تتألف من رجل "يعيل الأسرة" وامرأة "تدير شؤون المنزل" ولكل منهما دوره المحدد والمختلف عن دور الآخر. ونتيجة لذلك، كانت برامج تقديم المساعدة المالية لفائدة الأسر كثيرا ما توجه إلى الرجال، بينما توجه إلى النساء برامج الدعم في مجال تقديم الرعاية. غير أنه، ومع مر السنين، أصبح يتعذر التمييز بين دور الرجل ودور المرأة، غير أن هذا التطور لم يواكبه في جميع الحالات تطور مماثل في السياسات والبرامج المتعلقة بالأسرة. ولذا، فإن من الأهمية بمكان بذل الجهود لكفالة أن تكون السياسات قد وضعت بما يجعلها تستجيب للاحتياجات البديهة للأسر واحتياجات فئات سكانية معينة، وأن تراعي وتفيد سياقات أسرية مختلفة والاحتياجات المتغيرة وفقا لكل مرحلة من المراحل الحياتية، وسمات الحياة الأسرية المحددة على الصعيدين المحلي والإقليمي. وينبغي استعراض السياسات المتعلقة بالأسرة بصورة دورية لتكييفها، حسب الاقتضاء، مع التغييرات الطارئة على حالة الأسرة والظروف السائدة عموما في المجتمع.

١٠ - وقد يختلف من بلد إلى آخر، مفهوم ماهية العناصر التي تشكل السياسة العامة المعنية بالأسرة. غير أنه يجوز القول عموما إن السياسات المتعلقة بالأسرة تشمل التدابير التي تتخذ لمساعدة الأسرة على تلبية احتياجاتها والتدابير المحددة التي تتخذ لتصويب أي خلل حيثما وجد بغية استنباط حلول لمشاكل الأسرة وتطويرها وتنفيذها. ويتمثل الهدف من كلا هذين

النوعين من التدابير في تعزيز حسن حال الفرد واستقرار الأسرة، وإقامة نظام اجتماعي ذي توازن جيد. ونظرا لتنوع الهياكل والعلاقات الأسرية، ينبغي ألا تركز السياسات المتعلقة بالأسرة على شكل وحيد من أشكالها. والأولى بهذه السياسات أن تراعي جميع أشكال الأسرة بما فيها الأسرة الوحيدة الوالد، والأسرة المركبة، والأسرة الموسعة، والأسرة المكونة من جديد، وأن تراعي الاحتياجات المختلفة والظروف الخاصة بكل أنواع الأسر.

١١ - ولربما يكون الهدف من السياسات تحصيل الأفراد والأسر في أوقات الأزمات العارضة للمحافظة على تماسك الأسرة أثناء تلك الأوقات الصعبة ومساعدتها على الاحتفاظ بمواردها. ولكن المشاكل التي تواجه الأسرة ليست مجرد وليدة حوادث عارضة وغير منظورة، كما أنها لا تتصل بمخاطر كامنة. وينبغي بالتالي أن تراعي السياسات المعنية بالأسرة عامل الضعف الاجتماعي الذي يختلف بين أسرة معينة وأخرى لما قد يكون فترة زمنية مطولة. وبعبارة أخرى، إن السياسات المعنية بالأسرة تشكل جزءا من السياسات الاجتماعية.

١٢ - ويظل تحديد السياسات والبرامج الاجتماعية وتلك ذات المنحى الأسري مسألة معقدة. فلجميع البلدان، إلى جانب سياساتها المخصصة لدعم الأسرة، مجموعة من السياسات الاجتماعية التي يركز أغلبها على احتياجات الأفراد والتي تؤثر أيضا في الأسر التي يعيش فيها أولئك الأفراد. وغالبا ما تركز معظم السياسات الاجتماعية والبرامج الاجتماعية معا على الأفراد ومع إدخال بضعة تعديلات عليها في مرحلتي التصميم والتنفيذ لمراعاة تنوع الهياكل الأسرية والدينامية الداخلية والثقافات المحلية. فالبرامج والتدابير المعتمدة في مجالات كالعمالة، والإسكان، والتعليم، والصحة، والنقل ينبغي ألا تقيم على وجه الحصر في ضوء أثرها في الأفراد وإنما ينبغي تقييمها أيضا على أساس ما قد تسهم به لتذليل الصعوبات التي تلاقها الأسرة، أو إذا ما كانت تعزز استقرار الأسرة وتكفل قدرتها على التأقلم مع بيئتها والتعامل معها بصورة فعالة، أو إذا ما كانت تقلص التفاوتات في الفوائد التي توفر للأسر في مجالات التأمين، أو الضرائب، أو الخدمات، أو التعليم، أو التدريب.

١٣ - وثمة وعي متزايد بضرورة توشيح نهج أشمل وتطبيق معايير تقنية وسياسية لمواءمة ما يتخذ من إجراءات لفائدة الأسرة. ولذا، فإن من الأهمية بمكان أن تضع الحكومات سياسة عامة متكاملة تعنى بمسائل الأسرة تشكل تكملة فعالة وواضحة لسياستها القطاعية القائمة وتحاول تلبية احتياجات الأفراد مع التسليم بأنهم أيضا ينتمون إلى أسرة. وقد تتداخل أحيانا سياسات قطاعات اجتماعية مختلفة بل قد تتعارض في أسوأ الحالات. وينبغي مراعاة البعد الأسري في جميع جوانب هذه السياسات وبذل جهود للكفالة أن تكمل السياسات القطاعية

سواها مما يعالج مباشرة مسائل الأسرة واحتياجاتها المحددة. ومن المهم وضع سياسة عامة متكاملة تعنى بمسائل الأسرة للتغلب على الصعوبات في مجال التنسيق بين مختلف الإدارات والهيئات المعنية بالشؤون الاجتماعية.

١٤ - وبالإضافة إلى السياسات الاجتماعية، ثمة سياسات تؤثر في الأسرة تضعها وتنفذها مجموعة من المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية، علماً بأن العديد من هذه الهيئات ليست مؤسسات اجتماعية. فهذه السياسات ربما تكون اقتصادية، أو ضريبية، أو بيئية، أو سياسات تخص الهياكل الأساسية. وربما يكون أثرها على الأسرة غير مقصود، أو لا تعيه المؤسسات المسؤولة عن التنفيذ. ويمكن وصف تلك السياسات بأنها "سياسة عامة لا تعنى مباشرة بمسائل الأسرة". وكما يتسنى تعزيز حسن أداء الأسرة لدورها، ينبغي للحكومات أن تنظر في الأثر المترتب في الأسرة على كل من السياسة العامة المباشرة والسياسة العامة غير المباشرة، وتقيم أثرها على الأسرة من جميع جوانبه. وهذا ما سيساعد على زيادة الاهتمام بدعم الأسرة عند تحديد أهداف السياسة العامة وعند تقييم نتائجها.

١٥ - ومسؤولية وضع سياسة عامة تعنى بمسائل الأسرة والنظر في أثر السياسات الأخرى في الأسرة تقع على عاتق الحكومات الوطنية، غير أن هذه الحكومات ترحب في الأغلب بالعمل عن كثب مع المجتمع المدني، والقطاع الخاص وجميع الجهات الفاعلة المعنية بوضع وتنفيذ أطر عمل تلك السياسة العامة بما في ذلك الأسرة المعيشية. وينبغي للسلطات والمجتمعات المحلية أن تشارك في صياغة السياسة العامة المعنية بمسائل الأسرة وفي إطار تنفيذ تدابيرها وتكييفها مع الاحتياجات الإقليمية والمحلية. ومن شأن نهج كهذا أن يمكن جميع الأطراف المعنية بأن تعالج على نحو أنسب تطور احتياجات وظروف الأسرة.

باء - الدراسات الاستقصائية بشأن حالة الأسرة

١٦ - أجرى عدد من الحكومات دراسات استقصائية وطنية بشأن حالة الأسرة لزيادة الإلمام بها. وقد ساعدت المعلومات المستقاة الحكومات على فهم تنوع الهياكل الأسرية وتنوع الظروف المحفة بالأسر. والهدف من هذه الدراسات، الحصول على المعلومات اللازمة لتحسين السياسة العامة وفعالية البرامج بما يدعم الأسرة. ومن بين الأهداف المحتملة لهذه الدراسات: (أ) تنظيم المعلومات المتوفرة عن الأسرة بصورة منهجية؛ و (ب) وصف الإطار القانوني المتصل بالأسرة على المستوى الوطني؛ و (ج) وصف إطار السياسة العامة المعنية بمسائل الأسرة على المستوى الوطني؛ و (د) استقاء المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات بصورة أفضل ووضع الأسرة في الاعتبار؛ و (هـ) توفير معلومات أساسية تمكن الحكومة من تحديد ما قد يطرأ من تغييرات في المستقبل؛ و (و) التعبير عن التزام الحكومة بإدراج منظور

مراعاة مسائل الأسرة في سياساتها وبرامجها؛ و (ز) توجيه الإجراءات نحو مساعدة الأسرة على المحافظة على تماسكها والحيلولة دون تفككها؛ و (ح) المساهمة في الأبحاث المتعلقة بمسائل الأسرة.

١٧ - وثمة عدد من العوامل التي ربما تود الحكومات وضعها في الاعتبار عند اضطلاعها بدراسات استقصائية عن الأسرة. ذلك أنه ينبغي أن تهدف هذه الدراسات إلى تحديد الأشكال المختلفة لترتيبات العيش المشترك، أو أشكال الأسرة القائمة في البلد. وينبغي أن تهدف إلى أخذ صورة واضحة عن مسائل الأسرة والسبل التي تتدبر بها أمرها للتجاوب والتأقلم مع أوضاعها، وأن تبين ما إن كانت الأسرة على علم بسياسات الحكومة وبرامجها الخاصة بالأسرة، وما إذا كانت الأسرة تستفيد من البرامج الحكومية وغير الحكومية المتاحة وراضية عن الخدمات التي تتلقاها.

١٨ - فكل دراسة استقصائية بشأن حالة الأسرة إنما تقدم صورة شاملة عن الحالة الراهنة للأسرة، وما إن كانت حالتها قد تحسنت أو تدهورت نتيجة لضغوط داخلية أو خارجية، وكيفية استجابة الأسر أو تكيفها مع هذه الاتجاهات. ومن المسائل الأخرى التي قد تكون ذات أهمية في هذه الدراسة العامة: (أ) كيفية تصور الأسر بحد ذاتها أو تحديدها لمفهوم "الأسرة"؛ و (ب) نظرة الناس من مختلف الأجيال إلى الحياة الأسرية وما يبذلونه من وقت وجهد من أجل أسرهم؛ و (ج) السبل التي تسلكها الأسرة للتوفيق بين العمل المنتج والمسؤوليات الأسرية؛ و (د) كيفية توزيع المسؤوليات الأسرية فيما بين أفراد الأسرة وبخاصة بين الرجال والنساء؛ و (هـ) الوقت الذي يقضيه الآباء في توفير العناية والتعليم والرعاية لأطفالهم؛ و (و) أثر وسائل الإعلام في الحياة الأسرية؛ و (ز) الدعم الذي تتلقاه الأسر، إن وجد، من أفراد الأسرة الموسعة؛ و (ح) الخدمات الاجتماعية أو المجتمعية التي يمكن للأسر أن تعول عليها. وهناك بطبيعة الحال قضايا ومسائل أخرى ستنظر فيها الحكومات وفقا لثقافتها وتقاليدها الوطنية.

١٩ - ويتمثل الهدف من إجراء دراسات استقصائية في استقاء وجهات نظر أصحاب المصلحة ذوي الصلة بشأن أثر التغييرات الاجتماعية والاقتصادية في الأسرة، وبشأن الأولويات التي ينبغي للحكومات أن تعتمد في وضع أو تنقيح سياساتها وبرامجها المعنية بمسائل الأسرة لمواجهة التغييرات في السياق الأسري. وهذا النوع من المعلومات إنما يتيح لكل من السلطات الوطنية والمحلية أساسا مرجعيا يستند إليه لصياغة سياساتها أو تنقيحها، ويحسن تخطيط الاستراتيجيات. ولما كانت هذه الدراسات الاستقصائية تساهم في رصد السياسة العامة المعنية بمسائل الأسرة، فإنه ينبغي إجراؤها بصورة دورية كلما لزم الأمر.

جيم - التنسيق على الصعيد الوطني

٢٠ - تتمثل الدراسة الرئيسية المستفادة من السنة الدولية للأسرة في أنه ينبغي إصدار إعلان تؤكد فيه الدول إرادتها السياسية والتزامها في هذا المنحى يعقبه إيجاد أو تعزيز القدرات والآليات للتشاور والتنسيق بين القطاعات. فالشواغل المتعلقة بالأسرة هي عامة التأثير وتهم أكثر من قطاع: كثيراً ما يستعصى على أي وزارة تعنى بقطاع واحد معالجتها على النحو المناسب. ويقترح إنشاء هيئة وطنية للتنسيق تضم ممثلين عن المؤسسات العامة والمدينة المعنية بمسائل الأسرة. ويمكن لهذه الآلية أن تنشأ عن هيئات مماثلة تأسست للإعداد للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها، شريطة أن تركز على وجه التحديد على عملية وضع السياسات وتنفيذها، وألا تقصر مسؤولياتها على توفير المعلومات وإرهاف الوعي بمسائل الأسرة.

٢١ - ويمكن لآلية التنسيق أن تتخذ أشكال مختلفة وفقاً للتقاليد والأفضليات السياسية والإدارية. فقد تكون هيئة وحيدة أو جهازاً منظماً يضم عدة كيانات خاصة لسلطات مختلفة. وستمثل أهداف الآلية الوطنية بصورة عامة في النهوض بالسياسات والبرامج المعنية بمسائل الأسرة، والتوصل إلى نهج منسق ومتكامل يدرج مسائل الأسرة في سياسات وبرامج أخرى للاستفادة بأقصى ما يمكن من الموارد المتاحة. وينبغي أن تُمثل في هذه الآلية جميع الوزارات أو الإدارات التي تصدر عنها سياسات تؤثر في الأسرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٢٢ - وينبغي أن تناط بالآلية الوطنية للتنسيق مهام من بينها: (أ) التوعية العامة بشأن مسائل ومشاكل الأسرة؛ و (ب) إجراء استعراضات وتقييمات دورية لحالة الأسرة وتحديد المسائل والمشاكل الخاصة بالأسرة؛ و (ج) تشجيع البحوث وإجرائها؛ و (د) تنسيق ورصد وتقييم السياسات المتعلقة بالأسرة وبرامجها؛ و (هـ) التوصية بإدخال تغييرات أو تعديلات أو تنقيحات على السياسات القائمة واقتراح سياسات جديدة؛ و (و) تعزيز التكامل بين سياسات وبرامج مختلف مؤسسات القطاعين العام والخاص المعنية بمسائل الأسرة؛ و (ز) تشجيع تخطيط البرامج والأنشطة وتنظيمها وتنفيذها بصورة مشتركة؛ و (ح) حشد الموارد من القطاعين العام والخاص؛ و (ط) تيسير عمل قنوات الاتصال مع المجتمع المدني. وكما يتم الاضطلاع بهذه المهام، يجب أن يكون للآلية نفوذ هام وحضور بارز لدى الجمهور.

٢٣ - وينبغي بذل جهود لإيصال آراء الأسر إلى المؤسسات الحكومية والاجتماعية بصورة مباشرة أو عن طريق ممثليها وهذا ما يكفله وجود آلية وطنية للتنسيق. ذلك أنه ينبغي

أن يكون بوسع أفراد الأسرة الاتصال بشخص أو مكتب يجد الحلول لمشاكلهم وشواغلهم، ويستطيع أن ينقل رأيهم في المسائل الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تحظى باهتمام كبير. بالمثل، إن الجهات المقدمة للخدمات قد تعترضها مشاكل عملية في تنظيم الخدمات وإيصالها، ولعلها تكون هي الأخرى بحاجة إلى مساعدة لإيجاد حل لتلك المشاكل. وليس من المرجح أن يستطيع الأفراد الاتصال مباشرة بآلية قائمة على المستوى الوطني، ولكن الآلية الوطنية للتنسيق يمكنها أن تشرف على سير عمل نظام لأمناء المظالم المحليين أو ما ماثل ذلك. ويمكن اختيار أمين المظالم من بين الأعيان المحليين ويمكن أن يكون المكتب عبارة عن وحدة إدارية قائمة على مستوى القرى أو البلديات.

٢٤ - ويمكن كذلك نقل وجهات النظر والشواغل المتعلقة بالأسرة عن طريق المنظمات والروابطات، ويمكن للحكومات أن تنظر في إمكانية تقديم الدعم لاستحداث أو تعزيز روابط أسرية على المستويات المحلي والإقليمي والوطني. ويمكن للمساعدة والدعم اللذين تقدمهما الحكومات إلى تلك المنظمات أن تتخذ أشكالا عديدة تكون عبارة عن دعم مالي، أو مساعدة إدارية، أو مساعدة تنظيمية أو توفير مكان لعقد الاجتماعات. وربما أرادت المنظمات غير الحكومية المعنية بمسائل الأسرة إقامة آليات تنسيق خاصة بها لتحسين التعاون فيما بينها وفعالية أنشطتها. ومن شأن آليات كهذه أن تسهم أيضا في عمل الآلية الوطنية للتنسيق، أو أن تكون جزءا منها.

٢٥ - ثم إن آليات التنسيق الوطنية تصلح أيضا لأن تكون مجمع فكر وبحث بشأن السياسات يقوم باستعراض ورصد واستقصاء واقتراح السياسات والتشريعات التي تعنى بمسائل الأسرة. ويمكنها أن تضع مواصفات منهجية لجميع الإجراءات الحكومية المتصلة بالأسرة. ويمكنها أيضا أن تجري، على الصعيد الوطني، الدراسة الاستقصائية بشكلها المبين آنفا، أو بالإشراف عليها.

٢٦ - وقد تعمل آلية التنسيق بوصفها الهيئة الوطنية الرئيسية للدعوة لصالح الأسرة. وينبغي للحكومات أن تسلم باستمرار الحاجة إلى أنشطة الدعوة المتصلة بمسائل الأسرة، وإلى مكتب أو آلية تنهض بهذه المسؤولية حتى وإن كانت الحكومات قد تريد "تعميم" أو إدماج منظور مراعاة مسائل الأسرة في مختلف السياسات التي تنفذها وزارات مختلفة. وقد تضع الحكومات استراتيجية ذات مستويين تجمع بين مفهوم إدماج منظور مراعاة مسائل الأسرة وأنشطة الدعوة لصالح الأسرة. وقد يعهد بإدماج هذا المنظور إلى الوزارات والمكاتب القطاعية على أن يتم تقديم المشورة والمساعدة إلى المسؤولين عن إدماجه فوجود آلية وطنية للتنسيق من شأنه تزويدهم بالخبرات والدعم التقني المناسب لمعالجة مسائل الأسرة.

دال - الإجراءات الوطنية الأخرى

١ - الإصلاحات القانونية

٢٧ - قام عدد من البلدان، خلال السنوات العشر الماضية، مدفوعة بالقرارات والتوصيات الصادرة عن الجمعية العامة، باستعراض دساتيرها ونظمها القانونية بالنسبة لمسائل الأسرة والأطفال والمراهقين والشباب والمسنين والمعوقين. فقد وضع بعض البلدان، وفقا لاتفاقية حقوق الطفل مثلا (قرار الجمعية العامة ٢٥/٤٤، المرفق)، مدونة قواعد جديدة بشأن الأطفال والمراهقين. وتقر مدونة القواعد هذه عموما، بأن الأسرة هي البيئة الطبيعية والأولية التي ينمو ويتطور فيها الطفل، وأوكلت هذه المدونة إلى الدولة المسؤولية الأساسية عن وضع السياسات والخطط والبرامج وتنفيذها لمساعدة الأسر في الاضطلاع بمسؤولياتها على النحو الملائم. واضطلعت الحكومات، وفقا لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (قرار الجمعية ٣٤/١٨٠، المرفق) بعمليات استعراضية لمدونات القواعد المتعلقة بالأسرة من منظور جنساني وأدخلت عليها تنقيحات جوهرية من أجل حماية حقوق البنات والنساء. إذ يتعين على الحكومات التي صدقت على الاتفاقيات الدولية أن تضمن توافق هذه المدونات القانونية مع المعايير الدولية.

٢ - التشريعات والتدابير الأخرى

٢٨ - تم أيضا إحراز تقدم كبير في مجال التشريعات الرامية إلى تحسين الأوضاع المعيشية للأسر وتعزيز أمنها واستقرارها الاجتماعيين، ولا سيما الأسر التي تضم بين أفرادها أطفالا. وسنت بلدان كثيرة أو فكرت مليا في إمكانية سن قوانين جديدة تحقق منفعة مباشرة للأسرة. وتدل هذه القوانين ومشاريعها على وجود اهتمام خاص بتقوية علاقات الطفل بوالديه ومعالجة الخلافات الزوجية والأسرية ومساعدة الناس في التوفيق بين العمل والمسؤوليات الأسرية وحماية الأمهات والتشجيع على اتخاذ تدابير تتعلق بصحة أفراد الأسرة ورفاههم.

٢٩ - وصممت الحكومات المركزية والمحلية معا، كنتيجة للسنة الدولية للأسرة وأعمال متابعتها، سياسات أو برامج أو خدمات موجهة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة لمنفعة الأسر. ويتمثل أحد أهم أهدافها في تخصيص فوائد مالية كافية للأسر لمساعدتها في تغطية النفقات المرتبطة بتوفير الرعاية لأفراد الأسرة بيسر أكبر. وقد ساعدت العمليات الاستعراضية للسياسات الضريبية والتنقيحات المدخلة عليها هذه الأسر في هذا الصدد.

٣٠ - وبغية كفالة تنفيذ السياسات والبرامج فعلياً، سعت بعض الحكومات إلى وضع مبادئ توجيهية مفصلة لتنفيذ البرامج بحيث توفر معلومات ومساعدات مفيدة للسلطات المسؤولة عن التنفيذ. وهذا يساعد في كفالة ألا تبقى السياسات مجرد حبر على ورق بل أن تنفذ عن طريق برامج مناسبة.

٣١ - ويوجد حالياً وعي بضرورة أن يضطلع الجمهور والوكالات في القطاعين العام والخاص بنشر المعلومات وتوسيع نطاق التغطية وتنسيق المبادرات لمعالجة مشاكل الناس وتلبية احتياجاتهم في إطار أسرهم. وسوف يؤدي هذا الوعي في السنوات المقبلة إلى استمرار العمل على صعيد التشريعات.

٣ - التوعية العامة

٣٢ - كان أحد أهم أهداف الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة تحديد اهتمام الجمهور بالأسرة واستئناف ودعم السياسات والبرامج الموجهة للأسرة. وينبغي مواصلة الاهتمام والدعم المتجددين وتوسيع نطاقهما من خلال مواصلة حملة التوعية العامة وبذل جهود متواصلة لتحويل هذا الوعي إلى عمل.

٣٣ - وقد يقتضي الحفاظ على هذا الوعي وضع وتنفيذ استراتيجية للاتصالات في إطار السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالأسرة. وينبغي أن تبين الاستراتيجية المعتمدة الأولويات الوطنية، وأن تساعد الجمهور في الإلمام بالتشريعات والسياسات والبرامج الموضوعة لمنفعة الأسر، وأن تعرف الأسر بكيفية الوصول إلى الخدمات والفوائد المتاحة لها. وأن الاستراتيجية الإعلامية، شأنها في ذلك شأن كل الاستراتيجيات، تُنفذ على مدى عدد من السنوات. وقد يلزم أن تقدم المعلومات مراراً وتكراراً لفترة من الزمن حتى تتمكن مجموعة واسعة من الأفراد والأسر والجماعات من الحصول عليها وفهمها.

٣٤ - ويمكن أن تدرج في إطار استراتيجية الاتصالات والبرامج المخصصة لنشر المعلومات عبر وسائط الإعلام الجماهيري من أجل زيادة الوعي بالمسائل ذات الصلة. ويمكن الوصول إلى جمهور واسع وتزويده بمعلومات قيمة عن المسائل المتصلة بالسياسات المعنية بالأسرة عبر الوثائق والمنشورات والمقالات والكتيبات والملصقات وأي شكل آخر من أشكال المعلومات المطبوعة. وينبغي أن توضع أيضاً مواد بديلة خلاف المواد المطبوعة حتى تصل إلى من قد يكون أمياً. وتزيد التكنولوجيات الجديدة، سواء كانت تكنولوجيات المعلومات أو تكنولوجيا الاتصالات، من فرص تعزيز الوعي العام. كما يمكن أن توفر وسائط الإعلام الترفيهية وسيلة ممتازة للوصول إلى الناس وينبغي ألا تُغفل في استراتيجية الاتصالات.

٣٥ - وتوفر المؤسسات القائمة، بما في ذلك المدارس والمستوصفات، أو المتاجر، أو مرافق الترفيه أو أي مكان آخر يتجمع فيه الناس، وسيلة أخرى للوصول إلى الناس. وينبغي التفكير في إمكانية الاستفادة الفعلية من هذه المؤسسات ضمن استراتيجية الاتصالات.

٣٦ - وينبغي أن تسعى الاستراتيجية إلى الوصول إلى جميع أفراد الأسرة، وقد يلزم إعداد رسائل خاصة توجه إلى فئات عمرية معينة. ويمكن أن تنظم، من خلال مراكز رعاية الأطفال والمدارس، حملات وأنشطة إعلامية أخرى تهدف إلى إرهاف الوعي لإطلاع الأطفال والشباب على مسائل الأسرة والسياسات المعنية بالأسرة. وينبغي أن تقدم المعلومات بطرق ملائمة يستجيب لها الأطفال والشباب. وتوكل هذه الأنشطة إلى خبراء متخصصين في مجالات التعليم والقانون وعلم النفس وعلم الاجتماع والصحة. ويجب أن تركز هذه الأنشطة أيضا على إشراك الأطفال والشباب بوصفهم مساهمين نشطين قادرين على نشر المعلومات وإيصالها إلى مجتمعاتهم وليس بوصفهم مجرد متلقين.

٣٧ - ويمكن أن تنظم اجتماعات فيما بين السلطات الحكومية والأسر والروابط الأسرية وغيرها على المستوى المحلي لتشجيع التفاعل بين الكيانات الحكومية وغير الحكومية، ولتمكين السلطات من تقديم المعلومات والإرشادات ولتتيح لها فرص الاستماع لشواغل المجموعات السكانية المحلية.

٣٨ - ودعت الجمعية العامة مرارا، في قراراتها بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، إلى تبادل الخبرات والمعلومات بين الحكومات. ويتم هذا التبادل، على المستوى الإقليمي عن طريق اللجان الإقليمية، وعلى المستوى الدولي من خلال الدورات السنوية للجنة التنمية الاجتماعية.

٤ - البحوث

٣٩ - تقتضي الحاجة، بالإضافة إلى الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالأسرة التي تقدم وصفها، مواصلة إجراء بحوث متعمقة بشأن الأسرة ووظائفها وعلاقاتها ودينامياتها. ومن شأن هذه البحوث أن تدعم إدخال تعديلات على السياسات أو وضع سياسات جديدة وأن تشكل أساسا لتنفيذ خطط العمل الوطنية المعنية بالأسرة. ويمكن أن توفر البحوث أدلة ومعلومات مهمة إضافية ذات صلة على الصعد المحلي والوطني ودون الإقليمي للاستئثار بها في وضع السياسات والبرامج. وتوفر هذه الدراسات معلومات نوعية لتكملة المعلومات الإحصائية والمعلومات الأخرى. ويمكنها أيضا أن تتيح للأسر، ولا سيما الأسر التي تعاني من استبعاد اجتماعي، فرصة الإفصاح مباشرة عن أوضاعها واحتياجاتها. وتعتبر أشكال البحوث

القائمة على المشاركة وسيلة هامة لزيادة المشاركة الشعبية في وضع وتنفيذ وتقييم البرامج والسياسات المحلية المعنية بالأسرة.

٤٠ - وقد تود الحكومات المهتمة بدعم البحوث المتصلة بمسائل الأسرة أن تعمل مع الأطراف المهتمة، ولا سيما الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، من أجل وضع خطة لتوجيه البحوث المتصلة بمسائل الأسرة. ويمكن أن تشجع هذه الخطة على تحقيق التكامل في عمل الجامعات ومراكز الدراسات والمنظمات غير الحكومية حيثما كان هذا التكامل مرغوباً ومفيداً. ويمكن اللجوء إلى مصادر متنوعة توفر الدعم للبحوث المتعلقة بمسائل الأسرة، بما فيها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأنشطة الأسرية. وبالتالي، يمكن نشر أو تعميم استنتاجات هذه الدراسات البحثية بشكل آخر لتوفير المعلومات والتوجيهات المفيدة بالنسبة لهذه المسائل لفائدة واضعي السياسات، والسلطات الحكومية، والقائمين بتوفير الخدمات، والأسر.

٥ - توفير الخدمات

٤١ - تشمل الخدمات الاجتماعية عموماً توفير التعليم والتدريب والرعاية الطبية وخدمات الصحة الإنجابية وخدمات الرعاية الاجتماعية والخدمات المتعلقة بسوق العمل. وتخطط خدمات كثيرة لتلبية احتياجات محددة لكل فرد من أفراد الأسرة دون إيلاء الاهتمام الواجب بالسياق الأسري. إذ ينبغي، عند تقديم الخدمات الاجتماعية، مراعاة معاملة الأسرة بوصفها شريكاً أساسياً في توفير الدعم لأفرادها المحتاجين إلى الرعاية. فعندما تظهر مشاكل لا تستطيع الأسرة أن تتغلب عليها بنفسها، يتعين على الدولة والقطاعات الاجتماعية أن تتدخل، ولكن عليها أن تركز جهودها على تعزيز استقلالية الأسرة وتقليل اعتمادها على الخدمات الخارجية ومن شأن توفير خدمات فعالة أن يساعد الأسر في مواصلة الاضطلاع بوظائفها بالنسبة لتوفير الرعاية ولتعزيز تلك الوظائف وأن يعزز قدرات الأسر والمجتمعات المحلية على تدبير أمورها.

٤٢ - وتوفر بلدان كثيرة نوعاً أو آخر من أنواع الدعم المالي للأسر، وبصفة عامة في شكل مدفوعات مباشرة أو استحقاقات الخدمات الخاصة أو فوائد ضريبية. ويدل توفير هذه الفوائد على تقدير مدى الإنفاق اللازم لإنشاء أسرة والصعوبات التي تواجه الكثير من الأسر في التوفيق بين العمل والمسؤوليات الأسرية. وللحكومات أن تفكر ملياً في إمكانية زيادة علاوة الأسرة مع مراعاة دخل الأسرة وتطبيق مبدأ العدالة، ومنح الأسر استحقاقات الولد واعتبار الأطفال بالتبني من ضمن الأطفال المستفيدين من علاوة الأسرة.

٤٣ - بينت البحوث أن الأغلبية العظمى من حالات تقديم الرعاية في جميع المجتمعات تكون عن طريق الشركات الأسرية، وكثيرا ما تقوم بتقديم هذه الرعاية النساء أو الفتيات اللاتي تعين عليهن ربما أن يضحين بأهداف أخرى، من بينها التعليم والعمل المنتج، من أجل تقديم الرعاية لأفراد أسرهن المحتاجين لها. وقد تحول التركيز مؤخرا نحو الرجل في تقديم الرعاية لأسرته بوصفه أبا وشريكا. وتم بالفعل الشروع في برامج لمحاولة التغلب على ظاهرة النماذج النمطية القائمة على نوع الجنس وتشجيع الرجال على تحمل مسؤولية أكبر والمشاركة بفعالية أكبر داخل الأسرة والمجتمع. ويهدف ذلك ليس إلى تمكين المرأة فحسب، بل وإلى تحسين نوعية حياة الأسرة عموما.

٤٤ - وحرى بالحكومات أن تقدر ما يتوفر في الأسر من رعاية وتربية، وأن تعزز توفرها، وتمثل الخطوة الأولى في التسليم بأن الرعاية المتوفرة في الأسرة تسهم إسهاما كبيرا في المجتمع، وتمثل الخطوة الثانية في مساعدة الرجال والنساء في التوفيق بين العمل المنتج والمسؤوليات الأسرية. وبوسع الحكومات أيضا مكافأة مقدمي الرعاية من خلال البرامج التي توفر فوائد للأشخاص الذين يقومون برعاية منزلية لأفراد الأسر أو تزويدهم بشكل أو آخر من أشكال المدفوعات أو الائتمانات الصغيرة التي تُستغل في تأمين المشتريات. ويمكن أيضا أن تشجع الحكومات على بذل الجهود في المجتمعات المحلية لدعم مقدمي الرعاية للأسر. وتوفر بعض المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية الدعم الفني لمقدمي الرعاية للأسر بتزويدهم بالمعلومات والتدريب والتوجيه وتوفير المساعدة وفترات الاستراحة التي تساعدتهم في تلبية احتياجاتهم من الرعاية.

٤٥ - وينطوي هذا النهج لدعم مقدمي الرعاية للأسر على الإقرار بعناصر القوة في المجتمعات المحلية، التي تشمل التضامن والأشكال التقليدية من المعارف فضلا عن المهارات الفنية والمعلومات المفيدة لمقدمي الرعاية للأسر. ويتم تعزيز التضامن والدعم المتبادل، وهما شكلان مهمان من أشكال رأس المال الاجتماعي، عن طريق تعاون مختلف أعضاء المجتمعات المحلية. ويمكن بهذه الطريقة تحقيق استغلال أمثل لموارد الأسرة وتقاسم الأعباء وتعزيز الفرص وزيادة مشاركة المجتمع المحلي والأسر التي تكونه، وتعزيز مسؤولياته.

٤٦ - ويعد تطوير الخدمات لتوفير دعم شامل للأسر الفقيرة، بما في ذلك كفالة توفير حد أدنى من الفوائد للأسر الأفقر حيثما أمكن، أمرا هاما للغاية. وقد تساعد هذه الخدمات في الحفاظ على تماسك الأسر المعرضة للضغوط الاقتصادية الخارجية. بيد أنه يجب ألا يغيب عن أذهان مقدمي الخدمات أن الأسر الفقيرة ليست متجانسة وأن للفقر أبعادا كثيرة تتطلب استجابات متنوعة من جانب واضعي السياسات وبرامج ملائمة تماما مع مراعاة الوضع

الخاص لكل فرد من أفراد الأسرة. ومع ذلك فإن هذه البرامج المصممة خاصة لتناسب احتياجات وأوضاع أسر أو مجموعات أو مجتمعات محلية أو مناطق معينة، ينبغي أن تدمج في نظام للفوائد العامة الموجهة للأسر يكون متسقاً ومنسقاً وشاملاً.

٤٧ - وقد لا يكفي مجرد عرض الخدمات، وبخاصة بالنسبة للأسر الفقيرة والمعزولة والضعيفة. فكثير من هذه الأسر قد لا تعلم بوجود خدمات يمكن أن تساعدتها وقد لا تعرف كيفية الوصول إلى تلك الخدمات. وقد لا ترغب في الاستفادة من هذه الخدمات، إما بسبب الرسوم التي يتعين دفعها أو الخوف من وصمة الفقر. وقد لا يتوفر لها الوقت أو وسيلة النقل الضرورية للوصول إلى الموقع الذي تقدم فيه الخدمات. وبغية كفالة توفير الخدمات للأسر المحتاجة إليها، يتعين على مقدمي الخدمات أن تمد يد العون إليها بنفسها من خلال توفير المعلومات وأشكال الدعم اللازمة لمساعدتها في الوصول إلى تلك الخدمات.

٤٨ - وأحد السبل لضمان وصول تلك الخدمات إلى الأسر المحتاجة إليها هو تجميع واستكمال دليل يضم المعلومات والخدمات يشمل الحقوق والاستحقاقات، بحيث تيسر لهذه الأسر سبل الوصول إلى هذه الموارد. ويمكن تجميع هذا "الدليل الأسري" لتزويد الأسر بمعلومات عن المكاتب الإدارية والرابطات التي توفر الخدمات للأسر وكذلك عن الإجراءات الواجب اتباعها للحصول على الخدمات وتكاليفها.

٤٩ - وتوجد وسيلة أخرى هي أن توضع آليات حفازة مرتبطة بتقديم الخدمات. فعلى سبيل المثال، قد تشجع الأسر على إرسال أطفالها إلى المدرسة إذا كانت المدرسة توفر وجبة مجانية أو إذا وجدت طريقة للتعويض عن الدخل الذي كان من الممكن أن يوفره الطفل للأسرة في حال عدم التحاقه بالمدرسة. كما يمكن تحسين سبل الوصول إلى الخدمات بإنشاء مراكز جامعة لتقديم الخدمات والتدريب للأسر. وتوفر هذه المراكز عدداً من الخدمات الأسرية في مكان واحد الأمر الذي يبسط الإجراءات ويقلل مما يقتضيه الحصول على الخدمات من وقت وجهد.

٥٠ - وأحد المجالات التي يمكن للدعم الذي يقدمه المجتمع المحلي أن يكون ذا أهمية كبيرة في مساعدة الأسر على الحصول على الخدمات يتمثل في المجال الذي يشمل زيادة الوعي والمعرفة. وأن الجهود المبذولة من المجتمع المحلي نحو الأمية في أوساط مختلف المجموعات العمرية، مع التركيز بدرجة كبيرة على النساء وسكان المناطق الريفية، يمكن أن تساعد أفراد تلك المجموعات في الحصول على الخدمات.

٥١ - وإن تقديم الخدمات الاجتماعية بأشكال مبتكرة قد يعود بالنفع على الفرد والأسرة بل ويتعداهما ليشمل أيضاً المجتمع. وفي أحد البلدان، ثمة برنامج للعمالة مشترك بين

القطاعات يسعى إلى إحداث تحسن كبير في الأوضاع المعيشية للأسر من خلال مساعدة العمال العاطلين عن العمل في العودة إلى سوق العمل عن طريق تزويدهم بالتدريب. وفي الوقت نفسه يدعم ذلك البرنامج الوظائف في المشاريع الإنتاجية التي تعود بالنفع على المجتمع.

٥٢ - وبالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية المتاحة لجميع الأفراد، مثل التعليم والرعاية الصحية، يمكن أيضا توفير خدمات محددة للأسر. وتوجه هذه الخدمات لدعم تبني الأطفال ونمائهم والنهوض برفاه الأسرة وإسداء المشورة والتدخل في حالات العنف أو سوء المعاملة. وقد درجت العادة على أن يوفر هذه الخدمات المرشدون والأخصائيون الاجتماعيون، فضلا عن المعلمين والممرضين وأي مهنيين آخرين يسهمون في العمل المتصل بالأسرة. والهدف من هذه الخدمات تزويد الأسرة بالدعم الاجتماعي والنفسي ومساعدة الأسر في حل المشاكل المتعلقة وفي تدبير أمورها في أوقات الشدة أو عند التكيف مع ضرورات الحياة.

٥٣ - وينظر الآن بصفة عامة إلى العنف العائلي بمختلف أشكاله، وبالأخص العنف ضد النساء والفتيات، باعتباره مشكلة اجتماعية وخطر يهدد تماسك الأسرة إضافة إلى كونه انتهاكا لكرامة الإنسان. ولذا ينبغي إدراجه في إطار الدعم الاجتماعي، فضلا عن إقامة مراكز لإسداء المشورة وتوفير الدعم لضحايا العنف في إطار الزواج، وإنشاء مآو للنساء حيثما اقتضت الضرورة. وثبت، في بعض الأماكن، نجاح برامج تعليم الوالدين المصممة لتزويد الآباء الجدد بالمعلومات ومهارات الأبوة والأمومة.

٦ - تقديم الدعم إلى المنظمات غير الحكومية

٥٤ - إن المنظمات والرابطات غير الحكومية أو المجتمعية تقدم العديد من الخدمات إلى الأسر. وقد أقرت الحكومات بالمساهمات القيمة للرابطات الأسرية والمنظمات غير الحكومية في رفاه الأسرة، واستخدمت بصورة متزايدة هذه المنظمات في توجيه الموارد إلى الأسر والمجتمعات المحلية. غير أن هذه المنظمات قد تحتاج أحيانا إلى التعزيز حتى تتمكن من تقديم الخدمات. وينبغي أن تفكر الحكومات في إمكانية تزويد هذه المنظمات غير الحكومية ليس فقط بالموارد المالية، بل أيضا بالدعم التقني. ومن النهج التي أثبتت نجاحها في هذا المضمار دخول الحكومة في شراكات مع المنظمات المجتمعية. فبإمكان الحكومات أن تتدب موظفين من الوزارات والإدارات، سواء على أساس التفرغ الكامل أو غير التفرغ، للعمل في تلك المنظمات من أجل زيادة قدراتها ومعارفها ومهاراتها الإدارية.

٥٥ - ويمكن أيضا أن تشجع الحكومات تبادل الخبرات والدرايات فيما بين المنظمات غير الحكومية بتوفير الفرص التي تسمح لها بالاجتماع في إطار الندوات أو المؤتمرات

أو اجتماعات المائدة المستديرة. ويمكنها أيضا تشجيع البرمجة المشتركة والشراكات لتعزيز كفاءة البرامج وفعاليتها.

رابعاً - الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة

٥٦ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ١٦٤/٥٧، أن تتركز الأنشطة الرئيسية للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، على المستويات المحلي والوطني والإقليمي، وأن تساعد منظومة الأمم المتحدة الحكومات في هذه الجهود. وقد اضطلع برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بمجموعة من الأنشطة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة ووفر لها الدعم، وتشمل هذه الأنشطة ما يلي:

(أ) الاحتفال بالذكرى: ألقى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بيان الأمين العام؛ ونظمت أيضا منظمات غير حكومية عديدة أحداثا في هذا اليوم؛

(ب) عقد اجتماع لفريق الخبراء المعني بتعميم مسائل الأسرة، ١٠-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣: ضم الاجتماع خبراء من جميع مناطق العالم ناقشوا فيه كيفية ضمان أن يؤدي هذا التعميم إلى إدخال شواغل الأسرة في صميم عملية وضع السياسات. ونظر الاجتماع أيضا في كيفية إدماج "استراتيجية التعميم" في برنامج عمل شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية. وأتاح الاجتماع فرصة لتبادل المعرفة بشأن النهج والمشاكل المتصلة بعملية تعميم مسائل الأسرة، وصدرت عنه توصيات بشأن تعزيز القدرات على تخطيط وتنسيق الأنشطة المتصلة بالأسرة بصورة فعالة؛

(ج) إجراء دراسة عالمية للاتجاهات التي تؤثر في الأسرة، تضمنت فصولا تتناول حالة الأسر في جميع مناطق العالم تم نشرها وتعميمها. وتتناول الدراسة المسائل الأساسية التي تؤثر في جميع الأسر: التغيرات الديمغرافية؛ والتغيرات في هيكل الأسرة؛ والمسائل المتصلة بالهجرة؛ وجائحة العدوى بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ والعولمة؛

(د) إجراء دراسة بشأن آثار العدوى بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) هي قيد التحرير حاليا. وسيتم نشرها وتعميمها في أواخر عام ٢٠٠٤؛

(هـ) انعقاد حلقة عمل بشأن السياسات المتعلقة بعدوى فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ في ويندهوك، بناميبيا. ومن أهداف حلقة العمل استقصاء آثار العدوى بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في الأسرة وفي الشبكات الأسرية، بما في ذلك الأدوار المتغيرة حسب الأجيال ومسائل الاندماج الاجتماعي ذات الصلة؛ وتحديد آليات التكيف على مختلف المستويات الاجتماعية للتخفيف من أثر الإصابة بعدوى فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في الأسرة؛ واستعراض السياسات والبرامج القائمة من أجل تحديد كيفية تلبية احتياجات الأسر المتأثرة بعدوى نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في مختلف مراحل هذا الأثر؛ ووضع إطار للسياسات والتقدم بتوصيات لمعالجة مسائل الأسرة والأدوار المتغيرة بين جيل وآخر في سياسات واستراتيجيات مكافحة العدوى بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وتحديد احتياجات أخرى في مجال بناء القدرات وجوانب النقص في المعرفة من أجل الاضطلاع بأنشطة المتابعة. والتقرير النهائي لحلقة العمل وتوصياتها متاحة بموقع برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة على الشبكة العالمية (www.un.org/esa/socdev/family) وسيتم إصداره في أواخر عام ٢٠٠٤؛

(و) إعداد منشور تقني بعنوان المؤشرات الأسرية وإصداره بجميع اللغات الرسمية؛

(ز) جرى الاحتفال باليوم الدولي للأسر (١٥ أيار/مايو) بمقر الأمم المتحدة في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٤ في إطار موضوع "الاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة". وعمل فرع المنظمات غير الحكومية بإدارة شؤون الإعلام مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة لتنظيم ندوة بشأن هذا الموضوع. كما نظمت لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة في مدينة نيويورك ولجنة الاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة واجتماعات مناقشة للخبراء؛

(ح) قدم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأنشطة الأسرية الدعم لعدد من المؤتمرات والمنشورات. وساهم الصندوق في اجتماع إقليمي بشأن الأسرة نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واجتماع إقليمي أفريقي نظمته حكومة بنن. وفي سياق اليوم الدولي للشباب، ساهم الصندوق في تحقيق اتصال بين الشباب والأسر عن طريق الدعم الذي قدمه من أجل تنظيم اجتماعات مناقشة للخبراء حول المسائل المشتركة بين الأجيال في المهرجان العالمي للشباب الذي عقد في برشلونه، بإسبانيا. وقدم الصندوق أيضا الدعم للجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة بفيينا لنشر تقرير بعنوان "توثيق مساهمات

منظمات المجتمع المدني في رفاه الأسر“ بشأن إنشاء منتداهما التفاعلي عبر الإنترنت ووضع قاعدة بيانات تتعلق بالمنظمات الأسرية، وساهم في تمكين الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، من إصدار تقرير بعنوان كيف يفرق الفقر بين الوالدين والأطفال.

٥٧ - توفر هذه الأنشطة معلومات هامة للحكومات من أجل استفادة منها في تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج والأنشطة الأسرية في المستقبل. كما وفرت فرصا لمثلي المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والخبراء وجميع الجهات المعنية لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة.

خامسا - الاقتراحات والتوصيات

٥٨ - تضمن هذا التقرير استعراضا أساسيا للمسائل المتعلقة بالسياسة العامة والبرامج الأسرية استنادا إلى الخبرات المكتسبة أثناء الأعمال التحضيرية للذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها. وقد يوفر هذا الاستعراض توجيهات للحكومات فيما تواصل تطوير سياسات وبرامج وخطط عمل وطنية تتعلق بالأسرة. ولعل الجمعية العامة تقوم، لدى النظر في اتخاذ إجراءات أخرى بشأن الأسرة متابعة للذكرى العاشرة، بالتفكير مليا في إمكانية اعتماد التوصيات التالية:

(أ) لعل الحكومات تقوم بإرساء ثلاثة ركائز مؤسسية بغية إدماج مسائل الأسرة في سياسات وبرامج التنمية الوطنية: أولا، التزام وطني على أعلى مستوى حكومي يُفضل أن يكون في شكل إعلان صادر عن رئيس الدولة على سبيل التفضيل؛ وثانيا، آلية وطنية فعالة للتنسيق؛ وثالثا، تشريعات لدعم الأسرة وخدمات اجتماعية مناسبة تراعى فيها الأوضاع الثقافية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية للبلد؛

(ب) ينبغي أن تحافظ الحكومات على علاقات الشراكة مع المنظمات المعنية من منظمات المجتمع المدني (وهي تشمل المنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والجمعيات والمؤسسات المهنية، والنقابات، واتحادات أرباب العمل، وغرف التجارة والصناعة، والمهن القانونية والطبية وغير ذلك من أصحاب المصلحة)، لا سيما من خلال مشاركتها في آليات التنسيق الوطنية؛

(ج) تؤدي الأمم المتحدة دورا حافزا وداعما في مجال تقوية وتعزيز الاهتمام بالأسرة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي وإن خير وسيلة للاضطلاع بهذا الدور المساعدة في إدماج منظورات مراعاة مسائل الأسرة في عملية التنمية ودعم العمل الوطني. ولعل الجمعية العامة تقوم بتشجيع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على

تقديم المساعدة التقنية لآليات التنسيق الوطنية، ودعم الدراسات التشخيصية والبحوث وجمع البيانات؛ وتبادل الخبرات والدرايات فيما يتعلق بمسائل الأسرة؛ ونشر المعلومات؛ وتوفير الدعم للشبكات على المستويات دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي؛ وتشجيع تنسيق السياسات والبرامج داخل منظومة الأمم المتحدة ومع منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية أخرى. وينبغي أن يبرز برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة أنشطة الدعوة وبناء القدرات والدعم التقني المقدم إلى الحكومات فيما يتعلق بمسائل الأسرة، وذلك بناء على طلبها.